

Jauri-toure

بسم الله الرحمن الرحيم

07 - 12 - 11 AM

كلمة معالي وزير الشؤون الخارجية والتعاون السيد حمادى ولد بابا ولد حمادى
بمناسبة الذكرى الستين لإتفاقية 1951 المتعلقة بالنظام الأساسى لشؤون اللاجئين

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين
معالي الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة ، السيد / بان كي مون ،
معالي المفوض السامى لشؤون اللاجئين السيد انتونيو كوتريس ،
أصحاب المعالي والسعادة الوزراء ورؤساء الوفود والسفراء ،
أيها الحضور الكريم،

يسرني و يشرفني أن أحضر معكم اليوم مراسيم هذا الحفل البهيج بمناسبة تخليد
الذكرى الستين لمعاهدة الأمم المتحدة حول حقوق اللاجئين، اعترافا من المجتمع
الدولى بأهمية وحساسية المهمة المحورية الموكلة إلى المفوضية وكذلك الإنجازات
التي حققتها طوال مسيرتها في سبيل تخفيف معاناة ملايين الرجال والنساء والأطفال
المشردين أو المبعدين أو النازحين من أماكن إقامتهم لأسباب مختلفة، هم في كل الأ
حوال أ برياء منها، في جميع بقاع العالم .

فمشاهد نزوح وتشريد أفواج المدنيين ، حتى إذا كان ذلك بسبب كوارث طبيعية
خارجة عن إرادة الإنسان، يمثل في حد ذاته تحد شنيع للضمير البشري. فبالأ حراء
إذاكا نوا ضحايا لحروب أهلية أو أعمال عنف طائفي أو أزمات سياسية أ
وإجتماعية لا يتحملون في واقع الأمر أية مسؤولية في نشوبها ولا في تسيرها.

في هذا السياق تألم الضمير الموريتاني كثيرا من الأحداث المؤسفة التي وقعت على ضفة نهر السنغال سنة 1989 ، التي نتج عنها إبعاد عشرات الآلاف من الموريتانيين إلى السنغال.

وما كاد النظام الديمقراطي التعددي، الذي حل محل الأنظمة الشمولية التي تعاقبت على حكم البلاد، يتسلم مقاليد السلطة في أعقاب انتخابات ديمقراطية في ابريل 2007، حتى قررت السلطات الموريتانية إعطاء الأولوية لعودة المبعدين إلى السنغال بهدف إرساء مصالح موريثانيا مع نفسها وتعزيز وحدتها الوطنية وانسجام نسيجها الإجتماعي.

ولبلوغ هذه الأهداف ، وجهت السلطات الموريتانية دعم المجتمع الدولي وخاصة المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من أجل بلورة حل سريع ونهائي لهذه المشكلة، عن طريق وضع خطة للعودة الطوعية للمبعدين الموريتانيين إلى السنغال، إلى أحضان وطنهم معززين مكرمين في كنف دولة قانون تصون حقوقهم وتضمن مصالحهم الأساسية في ظل سلطان العدل وسيادة القانون وقد توصلت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في يوليو 2007 إلى أن 24000 من المبعدين المقيمين في السنغال أبدوا استعدادهم للعودة الطوعية إلى بلدهم الأصلي (موريتانيا) .

وقبل بدء عملية العودة كانت الجمهورية الإسلامية الموريتانية قد تعهدت بتسهيل تلك العودة من خلال التوقيع بتاريخ 12 نوفمبر 2007 على الاتفاق ثلاثي الأطراف بينها وكل من جمهورية السنغال و المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومعروف أن هذا الإتفاق قد رسم خريطة طريق للعودة عن طريق تحديد شكلها والمسؤوليات الجماعية والفردية للأطراف الموقعة، حيث انطلقت عملية العودة الفعلية بتاريخ 29 يناير 2008، بتنظيم استقبال أول فوج بولاية الترارزة.

وقامت السلطات الموريتانية بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم ودمج اللاجئين، التي عملت منذ 2008 بالتعاون مع المفوضية وشركائها على وضع أنشطة إعادة دمج اللاجئين الذين تم إيواءهم في 118 مركز إيواء تتوزع على ولايات : الترارزة، لبراكنة، وكركل، كيدي دماغا و لعصابة.

إن الجهود التي بذلت من طرف السلطات الموريتانية بالتعاون مع المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومشاركة المانحين مكنت إلى غاية 31 ديسمبر 2010 من تنظيم إعادة 89 فوجا تضم 4994 أسرة تمثل 20484 مبعد منهم 7036 عادوا 2008 ، و 12012 مبعد عادوا 2009، و 1436 مبعد عادوا في 2010. وقد قامت المفوضية في مايو 2011 بتحقيق أخير مكن من تشخيص 6324 شخصا، يبدون استعدادهم للعودة الطوعية إلى موريتانيا. و أكدت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، بأن هؤلاء هم كل من تبقي من المبعدين، ولن تتلقى موريتانيا أي طلب لعودة مبعدين إلى السنغال بعد اكتمال عودة هؤلاء، وهم يتوزعون إلى:

1042 مبعد موريتاني، صادقت موريتانيا على طلبات عودتهم ولم يتمكنوا من العودة في الفترة ما بين أكتوبر 2010 ويناير 2011،

5282 مترشح للعودة، طلباتهم مازالت قيد الدراسة في موريتانيا. ولمعالجة هذه الطلبات وضعت السلطات الموريتانية بالتعاون مع المفوضية خطة لتسريع اكتمال عملية عودة هذه الأعداد الأخيرة تم الاتفاق عليها خلال الاجتماع الخامس عشر للجنة الثلاثية (الجمهورية الإسلامية الموريتانية، جمهورية السنغال والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) المنعقد في داكار بتاريخ 19 أكتوبر 2011.

إن اكتمال عودة اللاجئين الموريتانيين من السنغال إلى بلدهم الأصلي، سيتمكن من إغلاق ملف المبعدين إلى السنغال بصفة نهائية، كما سيعنى انتهاء سريان الاتفاق الثلاثي بين أطراف العملية بتحقيق جميع أهدافه.

وفي هذا السياق يسرني أن أخبركم بعودة فوج جديد يضم 69 اسرة تمثل 329 لاجئاً يوم أمس 6 دجمبر 2011 إلى مدينة روصو بولاية اترارزة حيث تعمل فرق الوكالة الوطنية لدعم ودمج اللاجئين والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين على قدم وساق على اجراءات استقبالهم في مراكز الإيواء ودمجهم.

وحرصاً منها على تواصل هذه العملية، قامت السلطات الموريتانية بوضع آليات خاصة لاستقبال الأفواج الأخيرة وتسجيلهم عن طريق تهيئة السلطات المحلية (الولاية والحكام.....) والمصالح اللامركزية المختصة (مصالح الأمن، الحالة المدنية، الإدارات الجهوية للأشغال العامة، التعليم و الصحة.....)، تحت اشراف لجنة وزارية تضم القطاعات الوزارية المعنية.

ومنذ انطلاق العملية والسلطات الموريتانية يتزايد دورها في السهر على إنجاحها، اذ تحملت منذ سنة 2010 على حسابها أعباء بعض الأنشطة التي كان يتعين على المفوضية الالتزام بها، علاوة على إجراءات الاستقبال والتسجيل، وقد التزمت الوكالة الوطنية لدعم ودمج اللاجئين بنقل العائدين إلى مراكز الإيواء، وتوزيع الأغذية، وتخصيص مأوى مؤقت وتوزيع مستلزمات منزلية للأسر العائدة وإقامة منشآت مائية وبناء حجرات دراسية واستصلاحات زراعية وغيرها من الخدمات الأساسية . وبعد انقضاء أربع سنوات على توقيع الاتفاق ثلاثي الأطراف، سجل برنامج إعادة ودمج اللاجئين الموريتانيين في السنغال نتائج مرضية تتوزع على النحو التالي:

20484 من المبعدين إلى السنغال تم رجوعهم إلى موريتانيا معززين ومكرمين وتحت ظروف أمنية كاملة.

100% من المبعدين تم إدراجهم في مسلسل إعادة الدمج بدعم مشترك من الدولة الموريتانية والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركائها. إن نجاح هذه العملية يعتبر بالدرجة الأولى ثمرة التزام موريتانيا في إيجاد حل مستديم ونهائي لمشكلة المبعدين و احترامها الدائم لكافة واجباتها وكذلك نتيجة لمثابرة وفعالية المفوضية العليا بالإضافة إلى روح التعاون العالية التي سادت بين أعضاء اللجان ثلاثية الأطراف وخاصة التعاون المثمر بين بلادنا وجمهورية السنغال الشقيقة التي أتقدم إليها بهذه المناسبة بجزيل الشكر وعظيم الامتنان.

معالي الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة,
معالي المفوض السامي لشؤون اللاجئين,
أيها الحضور الكرام,

بمناسبة الذكرى الستين لاتفاقية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين , فإن الجمهورية الإسلامية الموريتانية من أعلى هذه المنصة الموقرة تتعهد بمتابعة الجهود من أجل استكمال عودة الموريتانيين المبعدين إلى السنغال قبل 31 مارس 2012 مع مراعاة احترام مقتضيات الاتفاق ثلاثي الأطراف.

وغنى عن البيان أن استكمال هذه العملية سيتيح لنا فرصة سعيدة للإعلان سوية عن الإغلاق الرسمي والنهائي لملف المبعدين الموريتانيين. يشرفني معالي المفوض السامي أن أوجه لسيادتكم باسم الحكومة الموريتانية دعوة رسمية لحضور عودة آخر فوج من هؤلاء المبعدين.

والله ولي التوفيق وأشكركم والسلام عليكم.

**Intervention de SEM Hamadi OULD BABA OULD HAMADI,
Ministre des Affaires Etrangères et de la Coopération de
la République Islamique de Mauritanie.**

Genève, le 07 décembre 2011 AM

Excellence Monsieur **Ban Ki Moon**, Secrétaire Général des Nations Unies ;

Excellence Monsieur **Antonio Guterres**, Haut Commissaire aux Réfugiés
des Nations Unies ;

Excellences Messieurs et Mesdames les Ministres, Chefs de Délégations,
Ambassadeurs ;

Honorable Assistance,

L'honneur m'échoit aujourd'hui de participer avec vous à cette distinguée assemblée commémorative du 60^{ème} anniversaire de la Convention des Nations Unies sur le statut des Réfugiés, en signe de reconnaissance par la Communauté Internationale de la noblesse et de l'ampleur de la mission assignée à cette prestigieuse Institution, le Haut Commissariat des Nations Unies pour les Réfugiés, autant que des immenses succès inscrits à son bilan, pour alléger les souffrances de millions de déplacés, dans diverses régions du monde, pour des raisons par rapport auxquelles, ils n'assument, dans tous les cas, aucune espèce de responsabilité.

Il va de soi, en effet, que le spectacle désolant des vagues de déplacés, fut-ce à la suite de catastrophes naturelles, tout a fait indépendantes de la volonté des hommes, est un drame moral, interpellant la conscience universelle.

L'exode de ces populations devient proprement horrible lorsqu'il survient du fait de guerres civiles, de troubles, de scènes de violence ou de crises politiques ou sociales, auxquelles les réfugiés sont parfaitement étrangers.

C'est le lieu de dire combien la conscience de tous les mauritaniens a ressenti avec une indicible douleur, les événements tragiques, survenus en 1989 dans la vallée du fleuve Sénégal, à la suite desquels, des dizaines de milliers de citoyens mauritaniens se sont malheureusement retrouvés réfugiés au Sénégal.

Aussi, les institutions démocratiques pluralistes, mises en place à l'issue des élections libres et transparentes, consacrant la fin des régimes autocratiques qui se sont succédés en Mauritanie, se sont-elles empressées, dès leur installation en avril 2007, d'inscrire au premier rang de leurs priorités, le retour des réfugiés, à l'effet de consacrer la réconciliation de la Mauritanie avec elle-même, de consolider son unité nationale et de restaurer la cohésion de son tissu social.

A cette fin, les autorités mauritaniennes se sont adressées à la Communauté internationale, et en premier lieu au HCR, en vue de concevoir une solution à la fois diligente, globale et définitive à ce dossier, auquel elles attachent la plus haute importance, dans le souci d'agencer le retour organisé des réfugiés dans leur patrie, dans la dignité, au sein d'un Etat de droit, en mesure de garantir leurs intérêts légitimes et de sauvegarder leurs droits fondamentaux.

Pour faciliter ce retour et en définir les modalités, la République Islamique de Mauritanie a consenti à la signature, le 12 novembre 2007, d'un accord tripartite avec la République du Sénégal et le HCR.

Cet accord comportait, on s'en souvient, une feuille de route précisant les responsabilités individuelles et collectives des parties signataires, ouvrant ainsi la voie au démarrage effectif des opérations de rapatriement le 29 janvier 2008, date de l'accueil du premier contingent à Rosso (Wilaya du Trarza).

Le Gouvernement mauritanien avait, au préalable, mis en place l'Agence Nationale d'Appui et d'Insertion des Réfugiés (ANAIR) qui a pris en charge l'accueil et l'insertion des réfugiés rapatriés, avec l'assistance précieuse du HCR et de ses partenaires, dans 118 sites, repartis entre les Wilaya du Trarza, du Brakna, du Gorgol, du Guidimakha et de l'Assaba.

Les efforts soutenus, entrepris par le Gouvernement mauritanien, en partenariat agissant avec le HCR et la Communauté des donateurs, ont permis au 31 décembre 2010, le retour de 89 contingents regroupant **4.994** familles totalisant **20.484** rapatriés dont **7.036** en 2008, **12.012** en 2009 et **1.436** en 2010.

Par acquis de conscience, le HCR a entrepris, en mai 2011, une ultime enquête qui a permis d'identifier **6.324** nouveaux cas souhaitant bénéficier d'un rapatriement volontaire, affirmant chemin faisant qu'il s'agit des tous derniers réfugiés mauritaniens au Sénégal, en confirmant par la même occasion que la Mauritanie ne recevrait plus aucune autre demande au-delà de ce contingent comprenant :

- **1.042** demandes, déjà approuvées par la Mauritanie, mais dont les auteurs n'ont pas eu la possibilité matérielle de retour entre octobre 2010 et janvier 2011 ;
- **5.282** demandes en cours d'instruction par les autorités compétentes mauritaniennes.

En vue d'assurer le traitement rapide de ces demandes, le Gouvernement mauritanien a élaboré, en étroite collaboration avec le HCR, une stratégie dûment approuvée par la 15^{ème} session de la commission tripartite (**Mauritanie, Sénégal, HCR**), réunie le 19 octobre 2011 à Dakar.

Le parachèvement, en cours, du rapatriement de ce dernier contingent, consacrera la clôture définitive du dossier des réfugiés mauritaniens au Sénégal, et par voie de conséquence, l'extinction de l'accord tripartite par la réalisation intégrale de tous ses objectifs.

Il me plait, d'ores et déjà, de souligner, dans ce cadre, que **329** réfugiés répartis en **69** familles, ont été rapatriés hier, 6 décembre 2011 à Rosso et les équipes de l'ANAIIR et du HCR s'emploient activement à leur installation et à leur insertion.

Dans le souci de conduire à bonne fin cette opération, dans les meilleures conditions, le Gouvernement mauritanien a institué un mécanisme de suivi de l'accueil, de l'enregistrement et de l'insertion de ces réfugiés, impliquant les autorités administratives et les services déconcentrés de l'Etat, sous la supervision d'un Comité interministériel, regroupant les départements concernés.

Depuis le début de ces opérations, le rôle actif du Gouvernement mauritanien s'est considérablement élargi, prenant en charge des actions sensées, initialement, revenir au HCR.

En plus de l'accueil et de l'enregistrement des rapatriés, l'ANAIR s'est investie dans leur acheminement vers les sites d'installation, la distribution des vivres, la fourniture d'abris provisoires, la construction d'ouvrages hydrauliques et de salles de classes, la réalisation d'aménagements agricoles, la distribution de kit-abris ainsi que la livraison de matériels de couchages et d'ustensiles ménagers.

Au bout de 4 ans de mise en œuvre, l'Accord tripartite Mauritanie-Sénégal-HCR s'est révélé un franc succès, enregistrant des résultats éminemment positifs :

- *Rapatriement organisé, dans la dignité, l'intégrité physique et morale ainsi que l'installation, dans la sécurité, des **20.484** rapatriés ;*
- *Insertion effective de **100%** de ces rapatriés dans la vie sociale, avec le concours du HCR et des ses partenaires institutionnels.*

Ce bel exemple de réussite est d'abord le fruit de la détermination du Gouvernement mauritanien et du respect scrupuleux de ses engagements.

C'est aussi le résultat de la persévérance et de l'efficacité du HCR, aussi bien que la preuve de l'excellente compréhension et de la loyale coopération entre les signataires de l'Accord tripartite, singulièrement la République Sœur du Sénégal, à laquelle je rends ici, un hommage appuyé.

Excellence Monsieur le Secrétaire Général des Nations Unies ;

Excellence Monsieur le Haut Commissaire aux Réfugiés des Nations Unies ;

Excellences, Mesdames et Messieurs,

A l'occasion de cet évènement commémoratif du 60^{ème} anniversaire de la Convention des Nations Unies sur le statut des Réfugiés et du haut de cette auguste tribune, le Gouvernement de la République Islamique de Mauritanie proclame, par ma voix, son engagement solennel à conduire à bonne fin, l'opération de rapatriement du dernier contingent des réfugiés mauritaniens au Sénégal, identifiés par le HCR, en parfaite conformité avec les termes de l'Accord tripartite.

Le parachèvement prochain de cette opération sera pour nous l'occasion de proclamer ensemble le dossier des réfugiés mauritaniens au Sénégal valablement, entièrement, définitivement et officiellement clôturé.

Ce sera bien évidemment pour mon pays, un moment historique auquel, il me plaît, au nom du Gouvernement mauritanien, de vous inviter à assister personnellement, Excellence, Monsieur le Haut Commissaire, en guise d'heureux couronnement de notre excellente coopération sur ce dossier.

Je vous remercie.